



السياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم

محور التأهيل المهني والتشغيل

من المهم الإعلان عن الوظائف الشاغرة بصيغ ميسرة حتى يتسنى لأصحاب الهمم الوصول إليها على قدم المساواة مع الآخرين.

تهيئة بيئات العمل المناسبة لأصحاب الهمم، من حيث المواقع والمعدات والأجهزة حق أصيل من حقوقهم، وكذلك تجهيز وسائل النقل الخاصة بالجهة القائمة بالتشغيل، والمتابعة المستمرة للاحتياجات الطارئة لهم في مكان العمل وإيجاد السبل الكفيلة بالتعامل معها.

للموظفين من أصحاب الهمم الحق في التقييم والترقية والعلاوات وغيرها وفق نفس الآلية المعتمدة لتقييم زملائهم، والحصول على نتائج أداء منصفة طالما أنهم قادرون على أداء المهام الوظيفية المطلوبة منهم.

يجب على الجهات القائمة بتشغيل أصحاب الهمم تمكينهم من التطور الوظيفي عبر توفير البرامج اللازمة لذلك، وتوفير جميع الظروف المادية والبيئية والتعليمية اللازمة والمتفقة مع احتياجاتهم لضمان حقهم في حصولهم على التعليم والتدريب.

إنشاء مشاريع تشغيل لأصحاب الهمم من شأنه توفير التدريب وفرص العمل الملائمة لذوي الإعاقة الشديدة منهم، خصوصاً الذين تعذر عليهم الانخراط في سوق العمل. وتشمل هذه المشاريع على سبيل المثال لا الحصر: الورش المحمية والتشغيل المدعوم وغيرها.

من الضروري تمكين أصحاب الهمم في سوق العمل على النحو الذي يكفل لهم حقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين.

توفير الدعم اللازم لأصحاب الهمم الباحثين عن فرص عمل متساوية في مختلف القطاعات، من شأنه أن يقود إلى التوظيف الدامج.

حصول أصحاب الهمم على فرص عمل متكافئة، والمساواة في الأجور العمل مع أقرانهم يضمن تحقيق العدالة والإنصاف.

توفير ظروف عمل آمنة وصحية لأصحاب الهمم وتأمين حمايتهم من شتى صور المضايقة والاستغلال من متطلبات التوظيف الدامج.

من حق الموظف عدم إحالته للتقاعد بسبب الإعاقة أو حدوث الإعاقة، طالما أنه قادر على العمل في الوظيفة التي يشغلها ما لم يبلغ سن التقاعد وفق التشريعات النافذة والمعمول بها في الدولة.

توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة لأصحاب الهمم في بيئة العمل من شأنه مساعدتهم على إنجاز الأعمال الموكلة لهم أسوة بالآخرين.